أثر تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق متطلبات التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة المالية الإسلامية

The impact of applying the Accounting and Auditing Agency Standards to Islamic financial institutions on the achieving the integration requirements between the financial system and the Islamic banking industry

براهيمي فائزة[1]، حديدي آدم[2]

[1] طالبة دكتوراه، المخبر MQEMADD،جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، fa.brahimi@univ-djelfa.dz

[2] أستاذ محاضر(أ)، المخبر MQEMADD ،جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر ،a.hadidi@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2020/1/29 تاريخ القبول: 2020/3/2 تاريخ النشر: 2020/7/1

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة في تحقيق متطلبات التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة المصرفية الإسلامية، ومن أجل ذلك تم استخدام الاستبانة كأداة للبحث العلمي من خلال إستقصاء عينة من إطارات بنك البركة و السلام ، وتم الإعتماد على أسلوب الإنحدار الخطي البسيط كأداة لإختبار فرضيات الدراسة من خلال إستخدام البرنامج الإحصائي *Spss*.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الهيئة ساهمت في تحقيق متطلبات التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة المالية الإسلامية، وفي الأخير خرجنا بمجموعة من التوصيات .

كلمات مفتاحية: هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،التكامل،المنظومة المالية،صناعة الصيرفة الإسلامية ، الانحدار الخطي البسيط

تصنيف JEL : G21, F13,F30

Abstract:

This study aims at to define the role of the standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions in achieving the integration requirements between the financial system and the Islamic banking industry,for this purpose the questions was used as a tool for scientific research by studying a sample of Al Baraka and Salam Bank tires. The simple linear

regression method was used as a tool to test the study hypotheses through the use of statistical program Spss.

The study reached a number of results, the most important of which is that the Organization it has contributed to the requirements of integration between the financial system and the Islamic financial industry,finally we came up with a set of recommendations,

Keywords: Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions; The integration; financial system; The Islamic banking industry; The simple linear regression.

Jel Classification Codes: G21, F13,F30

المؤلف المرسل: براهيمي فائزة، الإيميل: guwopoffest@gmail.com

1. مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة سلسلة من التغيرات الإقتصادية، الإجتماعية و السياسية و التي كان لها التأثير سواءا بصفة مباشرة، أو غير مباشرة على المنظومة المالية، ومع إقتران هذه التحولات بنشأة المصارف الإسلامية التي تعتبر حديثة إذا ما قورنت مع نظيرتها التقليدية، ومع إنشاء الصناديق الإستثمارية الإسلامية، وإقدام المصارف التقليدية سواءا المحلية أو الدولية على فتح النوافذ الإسلامية أدى هذا لضرورة تكامل المنظومة المالية مع الصناعة المصرفية الإسلامية.

وظهرت العديد من المنظمات الداعمة لقطاع الصيرفة الإسلامية، والتي تعتبر هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من أهمها و أكثرها تأثيرا عليها.

الإشكالية:

مع تنامي إنتشار المصارف الإسلامية في السوق المحلي و الدولي، ومن خلال تدعيم هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لهذه الصناعة، ومع إرتفاع الأصوات التي تطالب بضرورة تكاملها مع المنظومة المالية أدى هذا إلى طرح الإشكالية الرئيسية فيما يلي:

إلى أي مدى تساهم المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق متطلبات التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة المالية الإسلامية ؟

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة ومحاولة للإجابة على الإشكالية الموضوعة تم وضع الفرضيات كالآتي:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $0.05 \geq \alpha$ بين تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مواكبة العولمة المصرفية؛

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $0.05 \geq \alpha$ بين تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و التقارب في النظم الرقابية و الإشرافية و التنظيمية؛

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $0.05 \geq \alpha$ بين تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية؛

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $0.05 \geq \alpha$ بين تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و تلبية رغبات المتعاملين.

أهمية وأهداف الدراسة:

تأتي أهمية وأهداف هذه الدراسة من خلال تحليل ،دراسة وإلقاء الضوء على النقاط التالية:

- إبراز الدور الذي تلعبه الهيئة في الصناعة المصرفية الإسلامية؛
- تحديد مفهوم التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة المصرفية الإسلامية؛
- تناول متطلبات تحقيق التكامل بين المنظومة المالية و صناعة الصيرفة الإسلامية؛
- تحديد الدور الذي يلعبه تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق متطلبات التكامل بين المنظومة المالية و صناعة الصيرفة الإسلامية.

2. هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات الإسلامية و المعايير الصادرة عنها

1.2 تقديم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية بين عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 16مارس 1990 في دولة الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة بصفتها منظمة دولية مستقلة في سنة 1991م في دولة البحرين، وقد حظيت الهيئة بدعم عدد كبير حول العالم. (الزعبي، 2013، صفحة 16)

وتتمثل أهداف الهيئة في ما يلي (الزعبي، 2013، صفحة 17):

- التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.

- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية..

-إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات البنكية والاستثمارية وأعمال التأمين

2.2 المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

ولقد صدر عن الهيئة مجموعة من المعايير كالتالي (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2019):

أ. **معايير شرعية:** وتتمثل في المعايير التالية:

01 المتاجرة في العملات - 02 بطاقة الحسم و بطاقة الإئتمان- 03 المدين المماطل -04 المقاصة-05 الضمانات -06 تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي- 07 الحوالة -08 المرابحة- 09 الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك-10 السلم و السلم الموازي-11 الإستصناع و الإستصناع الموازي-12 الشركات و الشركة الحديثة-13 المضاربة-14 الإعتمادات المستندية-15 الجعالة-16 الأوراق التجارية- 17 صكوك الإستثمار- 18القبض -19 القرض-20 بيوع السلع في الأسواق المنتضمة-21 الأوراق المالية"الأسهم و السندات"-22 عقود الإمتياز-23 الوكالة و التصرف الفضولي-24 التمويل المصرفي المجمع- 25 الجمع بين العقود-26 التأمين الإسلامي-27 المؤشرات-28 الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية-29 ضوابط الفتوى و اخلاقياتها في إطار المؤسسات-30 التورق-31 ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية-32 التحكيم -33 الوقف-34 إجارة الأشخاص-35 الزكاة-36 العوارض الطارئة على الإلتزامات-37 الإتفاقية الإئتمانية-38 التعاملات المالية بالأنترنيت-39 الرهن و تطبيقاته المعاصرة-40 توزيع الربح في الحسابات الإستثمارية على أساس المضاربة-41 إعادة التأمين الإسلامي-42 الحقوق المالية و التصرف فيها-43 الإفلاس-44 السيولة تحصيلها و توضيفها-45 حماية رأس المال و الإستثمارات-46 الوكالة بالإستثمار-47 ضوابط حساب ربح المعاملات-48 خيارات الأمانة-49 الوعد و المواعدة-50 المساقاة-51 خيارات السلامة-52 خيارات التروي-53 العربون-54 المسابقات و الجوائز- 55 المسابقات و الجوائز -56 ضمان مدير الإستثمار -57 الذهب و ضوابط التعامل به-58 إعادة الشراء.

ب. **معايير للمحاسبة** :وتتمثل في المعايير التالية:

01العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية-02المرابحة و المرابحة لأمر الشراء-03التمويل بالمضاربة-04التمويل بالمشاركة-07السلم و السلم الموازي-08الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك-09الزكاة-10الإستصناع و الإستصناع الموازي-11المخصصات و الإحتياطات-12العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية-13الإفصاح عن أسس تحديد و توزيع الفائض أو العجز في شركات التأمين الإسلامية-14صناديق الإستثمار-15المخصصات و الإحتياطات في شركات التأمين-16المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية-18الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية-19الإشتراكات في شركات التأمين الإسلامية-20البيع الآجل-21الإفصاح عن تحويل الموجودات-22التقرير عن القطاعات-23توحيد القوائم المالية-24الإستثمار في الكيانات المنتسبة-25الإستثمار في الصكوك و الأسهم و الأدوات المشابهة-26الإستثمار في العقارات-27حسابات الإستثمار.

ج. **معايير للمراجعة** :وتتمثل في المعايير التالية:

01هدف المراجعة و مبادؤها-02تقرير المراجع الخارجي-03شروط الإرتباط لعملية المراجعة-04فحص المراجع الخارجي الإلتزام بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية-05مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير و الخطأ عند مراجعة القوائم المالية.

د. **معايير للحوكمة**: وتتمثل في المعايير التالية:

01تعيين هيئةالرقابة الشرعية و تكوينها و تقريرها-02الرقابة الشرعية-03الرقابة الشرعية الداخلية-04لجنة المراجعة و الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية-05إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية-06بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية-07المسؤولية الإجتماعية للشركة:السلوك و الإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية.

هـ. **ميثاق الأخلاقيات** :وتتمثل في الميثاقين التاليين كما يلي:

01ميثاق أخلاقيات المحاسب و المراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية-02 ميثاق أخلاقيات العاملين في للمؤسسات المالية الإسلامية.

3. مفهوم التكامل و متطلبات تحقيقه بين المنظومة المالية و الصناعة الصيرفية الإسلامية:

1.3 مفهوم التكامل:

التكامل هو كل ما يؤدي إلى التوافق و الإنسجام، بالإضافة إلى الإعتماد المتبادل بين أطراف أو أجزاء تشكل في مجموعها وحدة واحدة أو نظاما خصائصه غائبة ككل في العناصر المكونة له، بالتالي يكون التكامل في الفعل بين الأطراف المعنية. (الكيالي، 1979، صفحة 779)

2.3 متطلبات تحقيق التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة الصيرفة الإسلامية:

أ. مواكبة العولمة المصرفية:

تعني العولمة المصرفية خروج المصرف من الإطار المحلي إلى إطار التعامل العالمي، ومن خلال العولمة المصرفية يتم دمج نشاط المصرف إلى السوق العالمي، وذلك من دون التخلي على ما هو قائم و موجه إلى السوق المحلية الوطنية، بل تعني الإنتقال بمحيط النشاط المصرفي إلى أرجاء العالم مع الإحتفاظ بالمركز الوطني، مما يؤدي إلى كفاءة و فعالية و نشاط أدائه (عبد الحليم، 2004، صفحة 17).

ومنهم من يعرف العولمة المصرفية على أنها حالة كونية و متفاعلة تخرج بالمصرف من إطار المحلية إلى آفاق العالمية، و تدمجه نشاطيا و دوليا في السوق العالمي بجوانبه، وبأبعاده المختلفة، وبما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة و السيطرة و الهيمنة المصرفية. (الخضيري، 1999، صفحة 173)

ومن مضاهر العولمة المصرفية ما يلي:

تحرير التجارة في الخدمات المالية الإسلامية:

يمكن تعريف التحرير المصرفي بمفهومه الضيق، على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي، أما بمفهومه الواسع فيشمل التحرير المصرفي مجموعة من الإجراءات، التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي (النجار، 1994، صفحة 13).

الثورة التكنولوجية:

يعتبر التطور التكنولوجي من أهداف المؤسسات المالية الإسلامية بغرض تهيئتها للمنافسة المحلية أو الدولية، ومن بين الركائز التي يجب إعتمادها من المصارف الإسلامية عند مواكبتها للثورة التكنولوجية في مجال الصيرفة ما يلي:

- زيادة الإستثمار في مجال التكنولوجيا بما يمكنه من إحداث طفرة فعلية في التقنيات الحديثة
- التركيز على تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تجد فيها المصارف الإسلامية ميزة تنافسية .
- إعداد و تدريب و تنمية مهارات العنصر البشري في المصرف على التعامل الكفء مع الآليات الحديثة (الطيب، 2005، صفحة 29).

إنشاء أسواق مالية إسلامية:

السوق المالية بمفهومها الواسع هي مجموع التدفقات المالية في المجتمع بكافة آجالها القصيرة والطويلة الأجل بين أفراد المجتمع و مؤسساته و قطاعاته، و بمعناها الضيق تنحصر في سوق أو بورصة الأوراق المالية، و بالتالي فإن السوق المالية لا تنحصر في مكان محدد، وإنما في معاملات

محددة، و من هنا فإن مفهوم السوق المالية الإسلامية يمكن أن يتضمن المعاملات المالية المنضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية. (حطاب، 2005، صفحة 02)

ولقد ظهرت أول دعوة لإنشاء سوق مالية إسلامية منذ ما يقرب عقدين من الزمن من طرف من طرف الدكتور سامي حمود، وذلك في ندوة البركة الثانية في تونس سنة 1984م، إلا أن جاء التطبيق العملي لهذه الدعوات بإنشاء السوق المالية العالمية في البحرين، وصدر ذلك بما يسمى بسوق ماليزيا و البحرين، حيث كانت تجربة رائدة في هذا المجال. (ولد علي، 2011، صفحة 123)

التوجه نحو الصيرفة الشاملة:

المصارف الشاملة هي المصارف التي تقدم جميع الخدمات المصرفية، التقليدية و غير التقليدية، وتجمع بذلك بين وظائف المصارف التجارية و مصارف الإستثمار، وتأسيس الشركات و المشاريع، ولا تقوم على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي (عرابة، 2009، صفحة 198)، و بما أن المصارف الإسلامية تؤدي دور المصارف التجارية و مصارف الإستثمار ومصارف التنمية فهي تكتسب صفة العمل المصرفي الشامل، ومنه فهي تتعامل في الأجل القصير و المتوسط و الطويل على حد سواء. (حنفي و قرياقص، 2008، صفحة 31)

ب. تقارب النظم الرقابية و التنظيمية و الإشرافية:

من متطلبات تحقيق التكامل بين المنظومة المالية و صناعة الصيرفة الإسلامية هو التقارب في النظم الرقابية و الإشرافية و التنظيمية .

تتولى المؤسسات التي تقوم بعملية توحيد النظم الرقابية و الإشرافية، مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي على تنظيم الإئتمان، و المخاطر الإئتمانية، و تحليل و متابعة الأوضاع المالية و المصرفية للبنوك، وإعداد القوانين و الأنظمة و التعليمات النافذة و الأعراف المصرفية.

وقامت المعايير الدولية بتطوير نظم المعلومات المحاسبية في البنوك غير أنها لم تتلائم بصفة مباشرة مع الصيرفة الإسلامية، مما أدى إلى ضرورة تكييفها من خلال مؤسسات و منظمات مؤهلة لذلك.

ج. تحقيق التنمية إقتصادية و إجتماعية:

لا يمكن تحقيق التكامل بين المنظومة المالية و صناعة المصرفية الإسلامية ما لم تكن هناك إشتراك في الأهداف التي تتمثل في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، وكما بين البنك الدولي حسب ما جاء في تقريره حول مبادئ الأساسية للمالية الإسلامية، أنها تقوم على تجنب الفوائد في التحويلات المالية، ويجب أن يكون التمويل مرتبط بأصول ثابتة، وتتميز بتجنب الصفقات و المعاملات غير الأخلاقية، كما أن العوائد يجب أن تكون مرتبطة بحجم الخطر.

د. تلبية رغبات المتعاملين:

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى للصيرفة الإسلامية، ولكن بالرغم من ذلك يجب مواكبة رغبات المتعاملين، التي تتعدى في مدى شرعية المنتجات المصرفية لكي تصل إلى مرحلة الإبتكار و تلبية رغبات و إحتياجات متعامليها. (الطيب، 2005، صفحة 28)

4. الدراسة الميدانية

1.4 تقديم أداة الدراسة:

تعد الاستبانة أداة من أدوات جمع المعلومات، من خلال توزيع استبانة بها مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة على عينة الدراسة والتي تمثل المجتمع الأصلي، من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، وتم إنجاز هذه الدراسة باستخدام إحدى الأساليب الإحصائية التي تستعمل لتحليل البيانات والمعالجات الإحصائية المتمثل في برنامج Spss.

2.4 مكونات و منهجية الدراسة

أ. منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الدراسة الوصفية والدراسة التحليلية، بغرض التعرف على الدور الذي يلعبه تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق متطلبات التكامل بين المنظومة المالية و صناعة الصيرفة الإسلامية، وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات.

ب. أنواع البيانات

- **البيانات الأولية:**

تم إعداد استبانة الدراسة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصاء Spss واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

- **البيانات الثانوية:**

وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الانترنت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

ج. نموذج الدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من:

- **المتغير المستقل:**

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

- **المتغير التابع:**

متطلبات تحقيق التكامل بين المنظومة المالية و صناعة الصيرفة الإسلامية، بحيث يتكون المتغير من أبعاد هي:

- مواكبة العولمة المصرفية؛
- تقارب النظم الرقابية و الإشرافية و التنظيمية؛
- تحقيق التنمية إقتصادية و إجتماعية؛
- وتلبية رغبات المتعاملين.

د. مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع إطارات بنك البركة و السلام ، حيث تم استهداف فئة الإطارات ، و قد تم توزيع 40 استبانة لم تتجاوب معنا 6 إستبانات، وبالتالي عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 36 إستبانة.

3.4 تفريغ بيانات الاستبيان معالجتها إحصائيا.

أ. أداة الدراسة:

لقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة مجموعات: المجموع الأولى تتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتكون من 3 فقرات (المؤهل العلمي،الخبرة،المسمى الوظيفي)؛ والمجموعة الثانية تتناول معايير المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أما المجموعة الثالثة فتمثل متطلبات تحقيق التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة الإسلامية، بحيث تم تقسيم المجموعة الأخيرة إلى أبعاد كما هو موضح الجدول الآتي:

المجموعة الثانية:تمثل المتغير المستقل و الذي يتكون من بعد واحد كما يلي:

الجدول 1: جدول تقسيم الأبعاد.

الأبعاد	المحتوى	عدد
البعد1	المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية	30فقرة

المصدر: من إعداد الباحثين

المجموعة الثالثة:تمثل المتغير التابع و الذي يتكون من أربعة أبعاد كما يلي:

الجدول 2: جدول تقسيم الأبعاد

الأبعاد	المحتوى	عدد
البعد2	مواكبة العولمة المصرفية	09فقرات
البعد3	تقارب النظم الرقابية و الإشرافية و التنظيمية	05فقرات

البعد4	تحقيق التنمية إقتصادية و إجتماعية	04فقرات
البعد5	تلبية رغبات المتعاملين	07فقرات

المصدر: من إعداد الباحثين

ب. صدق وثبات الاستبيان:

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

- **صدق فقرات الاستبيان:**

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان عن طريق التحكيم وكذا الاتساق الداخلي والبنائي من خلال استخدم كل من معامل الارتباط سيبرمان فيما يخص الاتساق الداخلي وكذا معامل الارتباط بيرسون بالنسبة للاتساق البنائي.

- **ثبات فقرات الاستبانة:**

تم التحقق من الثبات بطريقة معامل الثبات (Cronbach Alpha)، إذ قام الباحثين بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث ثم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل الثبات (Cronbach Alpha) لأنه يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة لأخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإنه يزود بتقدير جيد للثبات وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة طبقت معادلة (Cronbach Alpha) على درجات أفراد الثبات وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة (Alpha) لكن من الناحية التطبيقية يعد معامل الثبات لدراسة ككل 0.955، أي95.5 % وهي نسبة ممتازة. وفيما يلي معامل الثبات لكل بعد.

المجموعة الثانية:

الجدول 3: معاملات الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ):

الأبعاد	المحتوى	ألفا كرونباخ
البعد1	المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات	%97.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي*Spss*

المجموعة الثالثة:

الجدول 4: معاملات الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ):

الأبعاد	المحتوى	ألفا كرونباخ
البعد2	مواكبة العولمة المصرفية	%91.9
البعد3	تقارب النظم الرقابية و الإشرافية و التنظيمية	%72.0

البعد4	تحقيق التنمية إقتصادية و إجتماعية	%75.2
البعد5	تلبية رغبات المتعاملين	%67.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي*Spss*

يظهر من الجدول 03 أن معامل الثبات لأبعاد الدراسة تتراوح ما بين%67.7 و%91.9 وبالتالي هي أكبر من *60*%؛ القيمة المقبولة للثبات في العلوم الإنسانية، لذلك يمكن القول أن أداة الدراسة ثابتة وبالتالي يمكن إستخدامها كأداة للدراسة.

4.4 إختبار الفرضيات وتحليلها.

الفرضية الأولى:

***H0*: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05≥ α بين تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مواكبة العولمة المصرفية ؛**

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط ، والجدول الموالي يوضح نتائج الإختبار

الجدول 5: نتائج اختبار الفرضية الأولى

اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
0.707	0.840	0.705	76.658	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي*Spss*

بلغ معامل الارتباط0.840 =R وبمعامل تحديد R^2 بلغ0.705أي أن ما قيمته 95.7% من متطلب مواكبة العولمة الصيرفية يحققه تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما بلغت قيمة F المحسوب 76.658 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة ($\alpha=0.05$) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05≥ بين تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مواكبة العولمة المصرفية ؛

وهذا ما يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار البسيط كالآتي:

$$Y_1=\alpha + (\beta.x) + e_i$$

$Y_1=0.339 + (0.909x)$

حيث أن:

α: ثابت معادلة الانحدار؛

Y1:مواكبة العولمة المصرفية ؛

β: معامل الانحدار لكل متغير؛

e_i: متغير عشوائي أو العوامل الأخرى؛

X:(تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) ؛

الفرضية الثانية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05≤ α بين تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و النظم الرقابية و الإشرافية و التنظيمية

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط ، والجدول الموالي يوضح نتائج الإختبار:

الجدول 6: نتائج اختبار الفرضية الثانية

اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
-1.138	0.904	0.818	143.786	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي*Spss*

بلغ معامل الارتباط0.904 =R وبمعامل تحديد R^2 بلغ0.818أي أن ما قيمته 81.8% من متطلب النظم الرقابية و الإشرافية و التنظيمية يحققه تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما بلغت قيمة F المحسوب 143.786 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α≤0.05)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة (α=0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05≤ بين تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و النظم الرقابية و الإشرافية و التنظيمية ؛

وهذا ما يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار كالآتي:

$$\mathbf{Y_2=\alpha + (\beta.x) + e_i}$$

$$\mathbf{Y_2=-0.487 + (1.111x)}$$

حيث أن:

Y2: النظم الرقابية و الإشرافية و التنظيمية ؛

X: (تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) ؛

الفرضية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05≥ α بين تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط ، والجدول الموالي يوضح نتائج الإختبار:

الجدول 7: نتائج اختبار الفرضية الثالثة

اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
1.361	0.812	0.660	61.995	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي*Spss*

بلغ معامل الارتباط R= 0.812 وبمعامل تحديد R^2 بلغ0.660أي أن ما قيمته 66% من متطلب تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية يحققه تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما بلغت قيمة F المحسوب 61.995 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة ($\alpha=0.05$) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05≥ بين تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ؛

وهذا ما يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار كالآتي:

$$Y_3=\alpha + (\beta.x) + e_i$$

$$Y_3=0.686 + (0.859x)$$

حيث أن:

Y3: تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ؛

X: (تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) ؛

الفرضية الرابعة:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05≥ α بين تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و تلبية رغبات المتعاملين ؛

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط ، والجدول الموالي يوضح نتائج الإختبار:

الجدول 8: نتائج اختبار الفرضية الرابعة

اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
-0.298	0.892	0.795	124.004	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي*Spss*

بلغ معامل الارتباط0.892 =R وبمعامل تحديد R^2 بلغ795 .0أي أن ما قيمته 79.5% من متطلب تلبية رغبات المتعاملين و التنظيمية يحققه تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما بلغت قيمة F المحسوب 124.004 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة ($\alpha=0.05$) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05≤ بين تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و تلبية رغبات المتعاملين ؛

وهذا ما يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار كالآتي:

$$Y_4=\alpha + (\beta.x) + e_i$$

$$Y_4=-0.125 + (1.013x)$$

حيث أن:

Y4: تلبية رغبات المتعاملين ؛

X: (تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)

5. خاتمة:

حرصت هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على تهيئة القطاع المصرفي الإسلامي لمواجهة التحديات و التطورات التي تشهدها الساحة العالمية.

النتائج:

من النتائج التي يمكن أن نستعرضها من خلال هذه الدراسة:

- تعتبر هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من أهم المنظمات الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية؛

- لكي تتم عملية التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة المصرفية الإسلامية يجب تحقيق مجموعة من المتطلبات هي مواكبة العولمة المصرفية، التقارب في النظم الرقابية و الإشرافية،تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و تلبية رغبات المتعاملين؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة أن تطبيق المعايير الصادرة عن الهيئة يساهم في تحقيق متطلب مواكبة العولمة المصرفية لتحقيق التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة المالية الإسلامية؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة أن تطبيق المعايير الصادرة عن الهيئة يساهم في تحقيق متطلب التقارب في النظم القانونية و الإشرافية و التنظيمية لتحقيق التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة المالية الإسلامية؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة أن تطبيق المعايير الصادرة عن الهيئة يساهم في تحقيق متطلب التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لتحقيق التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة المالية الإسلامية؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة أن تطبيق المعايير الصادرة عن الهيئة يساهم في تحقيق متطلب تلبية رغبات المتعاملين لتحقيق التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة المالية الإسلامية؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة أن تطبيق المعايير الصادرة عن الهيئة يساهم في تحقيق متطلبات التكامل بين المنظومة المالية و الصناعة المالية الإسلامية؛

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن إقتراح بعض التوصيات، وهي:

- على المصارف الإسلامية التحالف بطريقة إستراتيجية مع بعضها البعض، أو مع المنظمات الداعمة للصيرفة الإسلامية كهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من أجل مجابهة المنافسة العالمية؛
- العمل على تطوير المنتجات المالية الإسلامية من خلال تشجيع البحث و التطوير في الصناعة المالية الإسلامية لمواكبة التطورات و التحولات التي تعرفها المنظومة المالية ؛
- إنشاء أسواق مالية إسلامية متطورة من أجل تدعيم الصناعة المالية الإسلامية.

.

6.قائمة المراجع:

رابح عرابة. (2009). دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية-مع الإشارة إلى حالة مصر-. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*(06)، الصفحات 197-220.

سعيد النجار. (1994). *السياسات المالية و أسواق المال*. صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للإنتماء الإقتصادي والإجتماعي.

عبد الغفار حنفي، و رسمية زكي قرياقص. (2008). *الأسواق و المؤسسات المالية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبد المنعم محمد الطيب. (2005). أثر تحرير الخدمات المالية على المصارف الإسلامية. *المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي* (الصفحات 1-34). السعودية: جامعة أم القرى.

عبد الوهاب الكيالي. (1979). *موسوعة السياسة* (المجلد ج1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

علي الزعبي. (2013). نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية. *المؤتمر العلمي الثاني للخدمات المصرفية بين النظرية و التطبيق* (الصفحات 1-25). الأردن: جامعة عجلون الوطنية.

كمال توفيق حطاب. (2005). نحو سوق مالية إسلامية. *المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي* (الصفحات 1-23). السعودية: جامعة أم القرى.

محسن أحمد الخضيري. (جوان, 1999). مفهوم العولمة المصرفية. *مجلة إتحاد المصارف العربية*، *19*(222)، 168-189.

محمد الأمين ولد علي. (2011). *التنظيم الفقهي و القانوني للسوق المالية الإسلامية*. لبنان: دار إبن حزم.

محمد فرج عبد الحليم. (2004). التطورات المصرفية و الإئتمانية المعاصرة في السودان. *المؤتمر العلمي السنوي الثالث حول التطورات المصرفية و الإئتمانية المعاصرة في مصر و العالم العربي* (الصفحات 1-27). مصر: جامعة حلوان.

هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (15 12, 2019). تم الاسترداد من http://aaoifi.com/